

قضايا تعريب الكيمياء ومشاكله

للدكتور عادل أحمد جرار

(الجامعة الأردنية)

إن مسألة تعريب الكيمياء جزء من مسألة أكبر، هي مسألة تعريب العلوم، وخصوصاً في المراحل الجامعية. وقد شغلت هذه القضية أهل العلم والفكر رداً طويلاً من الزمن، فهم بين مناصرين لتطبيق فكرة التعريب ومعارضين لها، ولكل فريق حججه التي يدعم بها وجهة نظره.

وفي رأبي أن هذه المسألة لا تقبل أنصاف الحلول أو الحلول الجزئية، فهي إما أن تكون تعريباً كاملاً شاملاً ينتظم جميع مراحل التعليم والدرس، ويمتد ليشمل جميع الأقطار التي تتخذ العربية لغة، أو أن تظل محاولات مبتورة، عديمة الجدوى، ربّما أدت إلى ضرر إن كانت تنحصر في إقليم دون آخر، أو كانت تتناول فروعاً معينة من العلوم، أو مراحل محددة في سلم التعليم.

وأقوى الحجج التي تنساق تأييداً لفكرة تعريب العلوم هي:

١- من الناحية التربوية المطلقة، يكون استيعاب الدارس أقوى وأشدّ فعالية إن كانت دراسته بلغته الأم، فهو بذلك ينصرف بكامل جهده الذهني لفهم المعضلة العلمية المعروضة، بدل أن يصرف جانباً غير يسير من جهده ووقته لفهم معميات اللغة الأجنبية التي يدرس بها، إلى أن يتوصل إلى فهم وتحليل الموضوع العلمي الذي وصفته له. وقد ساق الكثيرون براهين لهذه الحجة من نتائج المقارنة بين مجموعتين من الطلاب: إحداهما تدرس موضوعاً علمياً باللغة العربية، وأخرى تتلقاه بلغة إنجليزية أو فرنسية.

ولكن الأمر في الواقع من البداهة بحيث لا يحتاج إلى برهان؛ فإنك إذا قدمت موضوعاً علمياً لطالب عربي بلغة عربية سليمة، وكانت لديك الوسائل والقدرات على أن تعبر عن هذا الموضوع بشكل يخلو من التعقيدات والإبهام في المصطلح والاسم والوصف، فمما لا شك فيه عندئذ أن هذا الطالب سيفهم الموضوع بصورة أسرع وأكمل مما لو قُدم له بلغة أجنبية.

إذا قلب الأمر هو أن نستطيع وصف الموضوع العلمي بطريقة تخلو من التعقيد والإبهام؛ وهذا أمر مهم سأعود إليه حين أحلّ القضايا والمشاكل التي تكتنف تعريب الكيمياء.

٢- أما الحجة الثانية التي تساق، وهي أيضاً حجة لها وجاقتها، فهي أن الاعتزاز القومي باللغة العربية يفرض علينا أن نعرّب العلوم. وكثير من المحتجين بهذا يذهبون إلى أن تدريس العلوم بالعربية عامل مهم في سبيل الوحدة العربية، وكأن هذه الأمة تفتقر إلى عوامل الوحدة؟ وأين عامل الوحدة هذا من الدين التي تنضوي تحت لوائه، حيث تقف الملايين كل يوم تعبد ربّها في صلوات واحدة، تقرأ قرآناً واحداً، وتهتف باسم إله واحد من أعلى مآذن مساجدها وفي محاربيها. وإن كانت هذه الأمة ستتوحد، فهذا جمهور وحدتها؛ وأين من ذلك جمهور الجامعات، وهم قلّة؟

على أننا، وبسبب ذلك، لا بد أن نقدّس اللغة العربية ونجلّها، فهي الوعاء الذي صُبّ فيه قرآننا وسُنّتنا، وأدبنا وشعرنا، وخوارج نفوسنا، وهي الوعاء الذي اتسع يوماً ليكون قادراً على استيعاب نشاطنا العلمي إبان ازدهار حضارتنا العربية الإسلامية، حين كانت اللغة العربية لغة العلم العالمية الأولى مدة تقارب القرنين.

وعلينا أن نؤمن بأن هذه اللغة التي قامت بهذا الدور قادرة على القيام به مرة أخرى. شريطة أن نجلو عن صفحتها الناصعة غبار التخلّف والإهمال بجهودنا ونشاطنا العلمي في العصر الحديث. ويحضرني هنا قول شاعرنا حافظ إبراهيم متحدثاً باسم اللغة العربية:

وسعتُ كتاب الله لفظاً و غايةً وما ضِقتُ عن آيٍ به وعظمتِ
فكيف أضيّقُ اليوم عن وصف آله وتتنسيق أسماءٍ لمخترعاتِ

بيد أنه يضيف إلى ذلك:

أنا البحر في أحشائه الدرُّ كامنٌ فهل سألوا الغواص عن صدقاتي؟

نحن بحاجة، ليس فقط إلى الغوص في بحر اللغة العربية لاستخراج مكنونه من الدرّ، ولكننا بحاجة إلى ثاقبين لهذا الدرّ، لجعله قلائد تزين صدر اللغة العربية في ميادين العلوم؛ فلا نريدها أن تقتحم ميداناً تخلفت عنه فترة طويلة دون استعداد وافٍ يزيد من جمالها ويُغنيها بالممارسة. لا نريد أن تكون تجربتنا في التعليم والنشر بالعربية عائقاً يحول بيننا وبين السير في تيار العلم والثقافة العالمي. ولا يضيرنا أن نذكر أن ما تمّ حتى اليوم من محاولات تعريب في عدد من الأقطار العربية ليس على المستوى المطلوب، فهي تقصّر بنا عن مواكبة أهل العلم في مسيرتهم الطافرة، دون اعتماد كبير على اللغات ذات الانتشار العالمي. فمما لا شك فيه أن للعلم المعاصر بضع لغات دولية؛ ولتوضيح ذلك تتأول موضوعاً علمياً من المواضيع المطروقة كثيراً هذه الأيام، وأخصّ المنشورات العلمية التي تظهر عنه في عام معين، فإذا فعلت ذلك ستخرج دون ريب بنتيجة مفادها أن معظم البحوث ذات القيمة نشرت ضمن عدد محدود من اللغات؛ وأنك إن كنت قادراً على قراءة هذه اللغات وفهمها خرجت بزبدة البحوث في ذلك المجال المعين.

وستجد حتماً أنك إن أتقنت لغتين من لغات العلم الدولية، ستصل إلى ما لا يقل عن (٧٠%) مما نشر عن الموضوع. ومع أنك ربما تحتاج إلى معرفة ما يقارب عشرين لغة لقراءة كل ما كتب عنه، إلا أن ذلك أمر لا يستحق العناء، لأنك إن قيّمت المنشورات على انفراد ستجد القيمة منها منشورة بإحدى اللغات الدولية. ذلك أنه إن توصلَ عالم عربي أو سويدي مثلاً إلى كشف ذي قيمة كبيرة في ذلك المجال، فإن همّه الأول سيكون أن يصل به إلى جمهرة المشتغلين به، فنجده يلجأ إلى نشره باللغة الإنجليزية مثلاً، وفي إحدى الدوريات ذات الشهرة العالمية.

من واجبنا، والحالة هذه، أن نعمل على دفع لغتنا العربية إلى مصاف اللغات الدولية؛ وهي مكانة احتلتها سابقاً. وهذا أمر لن يتسنى لنا تحقيقه بقرار نتخذه ارتجالاً، ولن يتسنى لنا الوصول إليه بين يوم وليلة؛ فاستعداداتنا الحالية لا تجاوز في أغلب الأحيان الحماسة والنية الطيبة. لكن، كما قيل في الأمثال الصينية، فإن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، فلا بد لنا أن نخطو الخطوة الأولى، ولكننا نريدها خطوة وثيقة لا تراجع ولا نكوص بعدها. ولهذا فإن من واجبنا استجلاء المصاعب والعقبات، والإشارة إلى الوسائل التي تضمن لنا التغلب على المصاعب وتخطي العقبات، حتى نضع بين أيدي أجيالنا القادمة السلاح الذي يمكّنهم من السير بهدى وعلى صراط مستقيم. وفي ما يلي سأمر على بعض القضايا ذات العلاقة الوثقى بتعريب الكيمياء.

المصطلح الكيميائي: إن جهود التعريب لا تثمر دون مؤلفات كيميائية قيّمة باللغة العربية. ومن الطبيعي أن المحاولات الأولى كانت ترجمات من اللغات الأوروبية - سأعود إلى الترجمة كقضية منفصلة بعد حين - وقد تلت الترجمات مؤلفات باللغة العربية. جميع هذه المحاولات حتى الآن محصورة ضمن القطر العربي الذي بدأت فيه، وفي أغلب الأحيان نتكلم لغات كيميائية مختلفة. ذلك أن وضع المصطلح كان حتى الآن اجتهاداً فردياً، أو كان يتمّ بالمشاورة مع أقرب محيط

للمترجم أو المؤلف؛ ولذلك نجد اختلافات كبيرة بين ما يُستخدَم في قطر عربي وما يُستخدَم في قطر آخر. وإن استمر الحال على ذلك سنصل إلى وضع يشبه برج بابل، حين لم يكن أحد يفهم أحداً غيره. كل ذلك رغم جهود مكتب تنسيق التعريب، ورغم المعاجم التي أوردت سلسلة من المصطلحات؛ فهذه لا تكاد تفي بحاجة مناهج المدارس الثانوية. وكثيراً ما يوضع المصطلح الكيميائي بطريقة متسعة، فلا يفي بالغرض الذي وضع من أجله، لكن تأثير قطر عربي استعمل هذا المصطلح قد يكون واسع الانتشار، فنرى هذا المصطلح ينشر ويغرس جذوره رغم عدم صلاحيته.

نخلص من هذا إلى أن جهود وضع المصطلح جهود مرتجلة ومعزولة وتؤدي إلى فوضى وارتباك، فكلمات:

(Isomerism, Physics, Ion, Atom)

وكثير غيرها لا تعني نفس الشيء في كل البلاد العربية.

أين العلاج؟ لا شك أن في عقد ندوة لهذا الغرض جهداً إيجابياً نحو العلاج، إن خرجنا منها بنتائج محددة لوضع أسس للعمل على تقديم الوقود الصالح لعمليات الترجمة والتأليف. ولكن يجب أن أذكر أن الكيميائيين، رغم إتقان بعضهم للغة العربية، لا يزالون بحاجة إلى عالم اللغة العربية الذي اعتدنا منه الشعارات الرنانة التي تقول أن النحت والاشتقاق والوسائل الأخرى كقيلة بسد حاجات أهل العلم؛ لكننا لا نراه يضمّ جهده في ذلك إلى جهد الكيميائي أو غيره من أهل العلم. ولا يظنُّ أحد أن هذه المهمة ذات بداية ونهاية؛ كلاً، فهي مهمة مستمرة متجددة ما دام العلم يتطور، وما دام العلماء يكتشفون كل يوم جديداً، ويسمّونه ويصفونه بكلام جديد، سواء أكان هؤلاء العلماء عرباً أم غير عرب.

لذا فإن المطلوب هو أن يقوم علماء الكيمياء واللغة في البلاد العربية بعملية منظمة لاستنباط المصطلحات ونشرها وتوحيدها، كما أن المطلوب أن يتحوّل مكتب تنسيق التعريب إلى المبادرة بتشجيع هذا الجهد ودفعه نحو النجاح.

التسميات: رغم عدم استطاعتنا فصل ميدان المصطلح عن ميدان التسمية، إلا أن هناك مئات الآلاف من المركّبات الكيميائية التي تحتاج إلى أن نضع لها أسماء، كما أن آلافاً جديدة منها تضاف للمعترك الكيميائي في كل سنة؛ والمشكلة التي يخلقها هذا السيل العرم تستدعي من علماء الكيمياء في العالم عقد الندوات والتشاور لوضع الأسماء، وتنقيح طرق التسمية بصورة مستمرة. فماذا نفعل نحن؟ هل نأخذ الاسم الأجنبي ونكتبه بحروف عربية، أم نضع لنا طريقة خاصة بالتسمية؟ الاتجاه السائد حتى الآن، والذي لا يجادل أحد في أنه الأسهل، هو الأول، مع إصرار الأكثرية على أن يوضع الاسم الأجنبي في كل حالة للاسترشاد به، ولإبقاء الصلة مع اللغات الأجنبية. ولا شك أن هذه الطريقة ستؤدي بالدارس إلى أن يقرأ وأن يفكر باللغة الأجنبية؛ لأن إدراك مرامي هذه الأسماء يتوقف على فهم ما تنقله مقاطعها الأجنبية كلّ بنفسه؛ فلو كتبنا الأسماء باللفظ العربي وحده، فإننا دون شك نكون قد قطعنا صلة تلك الأسماء بأصولها، لتصبح كنباتٍ اجنّت من جذوره، يتيماً ماله من قرار.

لقد حاولت استيضاح آراء مجموعة من طلاب الجامعة الأردنية حول هذا الأمر، وطلبت منهم الإجابة على الأسئلة التالية:

أرجو أن تجيب على الأسئلة التالية بوضع دائرة حول الجواب الذي تختاره:

١ - كلمة (٢ - ميثيل سايكلووهكسانون) تدلّ على مركّب كيميائي معروف لديك. إذا قرأتها أو سمعتها، فما هي الطريقة التي تنتقل فيها إلى إدراك المركّب الذي تدلّ عليه بتخيّل صيغته أو كتابتها؟

١- هل تخطر الصيغة ببالك مباشرة مثلما تتصور طائرة لدى سماع الكلمة أو رؤيتها مكتوبة؟

٢- هل تعود بذهنك للأصل الإنجليزي للكلمة

2- Methylcyclohexanone

وتستفيد من مقاطعها للدلالة على معناها؟

٣- هل يتعذر عليك فهم دلالة الكلمة كلياً؟

٤- هل تعتقد أن فهمك لها سيكون سهلاً لو كانت مقاطعها قد فُسِّرت لك أولاً، كما جرى في حالة الاسم الإنجليزي للمركَّب، رغم أن لفظ كل مقطع بالعربية لا يدل على ما يدل عليه مقابله بالإنجليزية؟

٢- القضية التي عرضت في السؤال الأول ستثار لدى تسمية أي من مئات الآلاف من المركَّبات الكيميائية. في ضوء تقديرك الشخصي للموقف:

١- هل تحبَّذ أن تدرس الكيمياء بالإنجليزية؟

٢- هل تحبَّذ أن تدرس الكيمياء بالعربية مع أخذ الأسماء بألفاظها؟

٣- هل تحبَّذ أن تدرس الكيمياء بالعربية مع وضع طريقة عربية خاصة بالتسمية؟

٣- إذا عُرِّبت الكيمياء وأُخِذَت المصطلحات والأسماء كما تُلفَّظ باللغة الأجنبية، وكُتِبَت بحروف عربية، هل تعتقد أن كتابتها غير مشكولة ستخلق مشاكل، كأن تُقرأ الكلمة على وجوه عديد؟

١- نعم

٢- لا

وقد حلت إجاباتهم وحصلت على النتيجة التالية:

السؤال الأول:

الجواب	١	٢	٣	٤
النسبة المئوية	١٨%	٧١%	٢%	٩%

السؤال الثاني:

الجواب	١	٢	٣
النسبة المئوية	٥١,٣%	١٩,٦%	٢٩%

السؤال الثالث:

الجواب	نعم	لا
النسبة المئوية	٨٤%	١٦%

من جواب السؤال الأول نلمس إثباتاً لما قلناه من أن الطالب مضطّر للعودة بذهنه إلى الاسم بلغته الأصلية؛ فالعملية الذهنية هذه ضرورية للفهم. ورغم أن نسبة الإجابة على السؤال برقم ٣ أو ٤ منخفضة إلا أن ذلك يُعزى إلى أن المركّب المختار مألوف للطلاب. ولا شك لديّ أن مشكلة ستواجه الطالب في فهم اسم جديد، فهو يجد هذه المشكلة حتى لو كان يدرس باللغة الأجنبية، فبالأحرى سيجدها، وبشكل أحدّ، إذا عُرِض له الاسم مجرداً عن نظيره الأجنبي.

ومن إجابة السؤال الثاني نجد أن الطلاب ينقسمون بالتساوي تقريباً بين المحبّذين للدرس باللغة العربية ومن يفضلون الدراسة باللغة الإنجليزية (٥١,٣، ٤٨,٦ على التوالي). إلا أن الملاحظ أنه، ضمن من حبذوا الدرس بالعربية، هناك أغلبية تفضّل وضع الأسماء بطريقة عربية خاصة، وإن كنت لا أجد دليلاً على

ماهية هذه الطريقة، لا بين الطلاب أنفسهم ولا بين علماء الكيمياء، فهي مسألة فضّل الجميع عدم طرّقها، كما أسلفنا.

من الإجابة على السؤال الثالث تتضح أهمية المشكلة التي تجابهنا حين يتعرض الاسم الكيميائي للتغيير في لفظه، نتيجة قراءة الاسم العربي على وجوه مختلفة، إن لم يكن مشكولاً؛ وهذه مشكلة تتناول المصطلح المأخوذ بلفظه عن اللغات الأجنبية أيضاً؛ وهي مشكلة لن يتخطاها الدارس إلا بتكرار استخدام المصطلح أو الاسم بعد سماعهما صحيحين لأول مرة؛ إذ لا يُعقل أن تُصرف الجهود الإضافية في الطباعة لشكل كل من هذه الكلمات.

الرموز والأعداد:

هناك خلط كبير في الرموز المستخدمة في الكتب التي تُرجمت إلى العربية أو كُتبت بها؛ وليس من الضروري أن يوجد الخلط في الكتاب الواحد، بل إنه يظهر على شكل اختلافات بين الكتب ذات الموضوع الواحد، والتي تظهر في القطر نفسه، أو في أقطار أخرى.. فالأمر هنا فيه اختلاف لا يقل عن الاختلاف في المصطلح؛ ذلك أن اللغات الأجنبية تقدّم مجالاً أوسع لاختيار الرموز، من حيث وجود الحرف الكبير والصغير، وكذلك كتابة الحرف نفسه بصور مختلفة، وبخطوط مختلفة (عاديّ أو مائل)؛ ورغم ذلك نجد أحياناً اختلاطاً في الرموز. وفي العربية يضيق المجال إذا اقتصرنا على استخدام شكل واحد للحرف، إلا أن بوسعنا استخدام أشكال مختلفة لتقدم مادة كافية للرموز؛ لكن يجب الحرص على أن لا تكون النقط المصاحبة لبعض الحروف مصدراً للتشويش.

وهناك مصدر آخر للاختلاف والخلط، وبصحبه العديد من المشاكل التي لا تظهر لنا لأول وهلة؛ ذلك أن هناك اتجاهات لوضع رموز عربية للعناصر، واستخدام الأعداد ١، ٢، ٣، ٤... معها. وفي الحقيقة أن هذه الأعداد ذات أصل هندي، وأما

الأعداد ... 4, 3, 2, 1 فهي الأعداد العربية؛ ولا بد أنها كانت تُستخدم من قِبَل العرب، وقد أخذت بها أقطار عربية كثيرة في الوقت الحاضر.

الرمز الكيميائي لعنصرٍ في اللغات الأجنبية لم يُبَيَّنَ على قاعدة تربطه بالاسم المستخدم له في تلك اللغة، وإنما هو، كما نعرف، مستمدّ من اسم قد يكون من اللاتينية أو اليونانية أو إحدى اللغات الأجنبية الحديثة، بأخذ الحرف الأول، أو هذا مع حرف آخر. إذا كنا نقبل أن نكتب الكلمة الأجنبية بحروف عربية، ونطمع عندئذ بأن نتعرّف على المسمى من التسمية، فكيف نضيق بالرمز الأجنبي O، أو C، أو Se، أو Ge، أو Na، أو Fe، ولا سيما أنها ستظهر في المركبات، وقد يظهر الواحد منها عدة مرات؛ فكيف إذا كان رمزاً بحروف عربية منقطة؟ ألا يخلق ذلك مجالاً لخلط هذه النقطة أو النقطتين مع إلكترون، أو زوج من الإلكترونات، كما يُرمز لها عادة؟

ثم أليس من مبادئ التعرف على مركّبٍ النظر إلى صورته أو صيغته؟ فهل نساعد على ذلك إن غيّرنا الصورة والصيغة باستخدام الحروف العربية للرموز؟ والدارس منا مضطرّ للاطلاع على هذه الصيغ، سواء أكانت بنائية أم جزئية، وذلك لاستخراج المعلومات عنها من المختصرات التي تستخدم الصيغة كمفتاح. ألا يكون من الأفضل الإبقاء على هذه الرموز بدل أن نضطر في كل مرة إلى إعادة كتابتها كخطوة أولى نحو استخدام هذه المختصرات؟ وما الضير في العودة إلى الأعداد العربية إن وَجَدنا أنها جزء ضروري من هذه الصيغ؟

إذا كان هدفنا الأول من التعريب، وباتفاقنا، هو تسهيل فهم المادة العلمية انطلاقاً من المبدأ القائل بأن الاستيعاب باللغة الأم أقوى، فإن أي عامل يساعد على الاستيعاب يجب أن يُبَقَى عليه، وأيّ عامل يقف حجر عثرة في سبيل هذا الاستيعاب لا يجدر بنا التمسك به.

وفي ذهني يرتبط الإبقاء على الرموز، وهي عالميّة الاستخدام، بقرنها باستخدام الأعداد العربية؛ ولا يضيرنا أنها (الرموز والأعداد) تُكتب من اليسار إلى اليمين، فهذا أمر شكلي لن يضرّ باللغة العربية، ولن يعيق من قدرة الدارس على الاستيعاب؛ ثم ألا تُكتب بعض الأرقام الهندية من اليسار إلى اليمين؟ ٦، ٩، إلى حد ما، وبعض الأرقام العربية ألا تُكتب من اليمين إلى اليسار 4, 5, 6, 9 أي أن اتجاه الكتابة ليس مطلقاً، وليس مرتبطاً بلغة دون أخرى.

الترجمة:

من الحجج التي يتذرع بها خصوم التعريب عدم توافر المادة العلمية باللغة العربية، مقارنةً بما يفيض به المحيط العلمي من كتب دراسية، وكتب متخصصة، وسلاسل كتب، ونشرات ودوريات.

وهي حقيقة نجد أنفسنا مضطرين للاعتراف بها، ليس على مستوى الكمّ فقط، ولكن على مستوى النوع أيضاً. لذلك فإن هناك بعض التضحية في مدى الاختيار، تفرضها ظروف الفترة الانتقالية حين نضطرّ إلى اعتماد كتاب معين، بينما يكون المجال الأوسع مفتوحاً أمامنا للاختيار لو درسنا بلغة أجنبية. ذلك لأنه لا بدّ لنا أن نعترف أنه قبل أن تتضح معالم الطريق أمامنا للتأليف على نطاق واسع فلا بد أن نلجأ للترجمة باختيار أفضل الكتب ونقلها للعربية. ولا بدّ أن نلاحظ أن هذه الحركة في الوقت الحاضر ضيقة إلى أبعد الحدود، ولذلك فإننا نجابهة بقلة الكتب المترجمة، ونجد أننا نُقصر في متابعة التطورات العلمية بالترجمة الدائبة والاستعداد لإضافة كل جديد.

ومنذ مدة طويلة، مثلاً، قامت أكثر من محاولة لترجمة كتاب في الكيمياء العضوية، واستغرقت وقتاً طويلاً؛ وحين وضع الكتاب بين أيدي الطلاب، كان قد

عفى عليه الدهر في مصدره، وحلّت محله كتب جديدة ذات مستويات أفضل؛ فهل كان بإمكاننا متابعة الجديد بجهد جديد؟ كلاً. لماذا؟
عملية الترجمة بحاجة إلى عوامل عديدة:

أولها: الجهاز المتخصص الذي يسعى لاختيار الكتب بالاستعانة بأهل الاختصاص، ثم يُجري الاتفاقات بشأن ترجمتها ونشرها بشكل لائق لا يقلّ عن مستوى الكتاب الأصلي. وهذا الجهاز يجب أن يكون شاملاً للإداريين والرسامين والمصورين، وأن تكون لديه مطبعة، أو أن يكون بإمكانه الاعتماد على جهود مطبعة دون تأخير.

وثانيها: المترجمون القادرون على تولي هذه المهمة، والتعبير عن المادة العلمية بلغة عربية جيّدة؛ ولا بد في نفس الوقت أن يكونوا مؤمنين بالفكرة، عاملين للتمهيد لها باستنباط المصطلح، وطريقة التسمية، وأسلوب الكتابة الجيّد. وأنت إذا بحثت عن هؤلاء ستجدهم بصعوبة. ذلك أن معظم جامعاتنا تعتمد في تدريب هيئاتها التدريسية على إرسال المبعوثين إلى الجامعات الأجنبية، فتجد أن الكثير من أعضاء الهيئات التدريسية إمّا عاجزين عن التعبير السليم باللغة العربية كلاماً أو كتابة، وإمّا غير مكترئين للأمر، فليس لديهم حماس له؛ وتجد بعضاً منهم، وهؤلاء ذوو خطر، وقد تحوّل انتماؤهم فكرياً وعقائدياً نحو الغرب؛ فهم حتى إن خاطبوك في شأن من الشؤون اليومية تشدّقوا بالإنجليزية، وإذا عرّضت فكرة التعريب هزوا رؤوسهم ونأوا بجانبهم، وكان الأمر إثم أو سبّة.

وكثيراً ما يتساءل البعض: هل سيتمّ التعليم باللغة العربية الفصحى، أم أن اللغات واللهجات العامية هي التي ستسود قاعات المحاضرات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأى جدوى تعود على اللغة العربية من عملية التعريب؟ الحقيقة أن اللهجات المحلية ليست على تلك الدرجة من القوة، فهي على طريق الزوال نتيجة لانتشار

صورة واحدة من اللغة الفصحى بانتشار الإذاعات والصحافة والمطبوعات المختلفة في الوطن العربي.

غير أن اللغة العربية الفصحى تعاني على أسنة الساسة والعاملين في الإذاعات المسموعة والمرئية، فإن أضيفت لذلك معاناتها في غرف المحاضرات، فليس العيب في ذلك كامناً في عملية التعريب نفسها، بل في القصور عن تنمية القدرات الأساسية في اللغة العربية لدى الطلاب في مختلف مراحل الدراسة، حتى إذا ما شبّوا عن الطوق وصاروا رجال سياسة أو إعلام أو تعليم، نجدهم لا يتقنون لغتهم ولا يحسنون التحدث بها.

وثالثها: التمويل: إذا وَجَدَت المترجمين الصالحين، فيجب أن تجد المال الكافي لمكافأتهم بشكل مُجَزٍ على عملهم كي يتقنوه.

وكذلك يجب توفير المال الكافي لجميع الفنيين اللازمة جهودهم للخروج بالكتاب إلى حيز الوجود، كما يجب توفير تكاليف الطباعة وغيرها. كل هذه الأمور تتطلب أموالاً طائلة. وأستطيع أن أقول، من تجربتي مع بعض الهيئات التي تصدّت لعملية الترجمة، إن هذا العائق كان حتى الآن العقبة الكأداء التي تحول دون توسّع العملية وانتشارها.

ومن طبيعة الاحتياجات اللازمة لعملية الترجمة نجد أن أفضل ما يمكن تصوره لنجاحها أن تكون هناك هيئة عربية قومية تقوم بها؛ فهي بذلك تكفل انصباب موارد الخبرات والمال من جميع الأقطار العربية، فتُولد حركة الترجمة ولادة صحيحة قوية، ويشتدّ عودها، وتنهض على أقدامها بثبات.

التأليف:

رغم أن الترجمة في المراحل الأولى ضرورية كصورة من صور نقل التكنولوجيا إلا أنه، كما في حالة التكنولوجيا، فإننا بعد فترة يجب أن يصدر عنا،

وأن نظور ما يناسبنا سواء أكان تكنولوجياً مناسبةً لبيئتنا، أو كتباً علمية يضعها علماءنا، تأخذ بعين الاعتبار عقلية طلابنا ومصادرنا الطبيعية وصناعاتنا، وغير ذلك.

ودون أن أعود من حيث بدأت، أقول إن متطلبات التأليف لا تختلف اختلافاً كبيراً عن متطلبات الترجمة التي أسلفت ذكرها.

على أنه في كلا الحالتين - الترجمة والتأليف - لا بد أن يجريا على نطاق واسع، وبسرعة توازي ما يحصل من تطور في العالم العلمي المتقدم، حتى لا نجابه بقلّة التنوع في المصادر، وبأن تصبح بعض المصادر قديمة قبل أن يتداولها الدارسون؛ وهذا لا شك كائن إن كانت الترجمة أو التأليف جهوداً فردية، أو تقوم بها هيئات ضعيفة الموارد، ونكون بذلك عرضة لعزلة كلية أو جزئية عن تيار العلم.

ولا يفوتني أن أذكر أنه، لإحكام الصلات بين العلماء العرب والأجانب، لا بد لهاتين العمليتين، وخاصة الترجمة، أن تسيرا في اتجاهين: فننقل أحياناً ما يصدر عن علمائنا من مؤلفات ومنشورات عربية إلى لغة أجنبية، إن كان لدينا ما نُفخر بأن يطلع العالم عليه.

اللغات الأجنبية:

أشرنا في ثنايا هذا الحديث إلى أن هناك بضع لغات علمية دُوليّة تسود العالم العلمي في الوقت الحاضر. لذلك، وعلى افتراض العمل الجاد والسير بحركة التعريب بخطى ثابتة، فلا بد لنا من التوسّع في تعلّم اللغات المذكورة، إذ لا غنى للدارسين عندنا عن الاطلاع على المنشورات العلمية التي تستحيل ترجمتها لكثرتها، كما أنهم لا بد مضطرون للرجوع لمصادر الدراسة الأجنبية استزادة

للمعرفة. كما أنهم يجب أن يكونوا قادرين على فهم المحاضرين من الزوار الأجانب الذين تُعْتَبَر زيارتهم ضمن برامج التبادل أمراً جوهرياً في النشاط العلمي.

زد على ذلك أنه حتى نصبح في وضع علمي متقدم يحفز العلماء على تعلم العربية لقراءة ما ننشر من أبحاث فلا مناص لنا بين حين وآخر من مخاطبة العالم العلمي بإحدى اللغات العلمية الدولية.

وبعد، فإن قائمة المشاكل التي تقف في طريقنا لا تقف عند هذا الحد؛ وهي تتضخم بمقدار النقص في استعدادنا للتصدّي للمهمة. لكن الأصالة وعلو الهمة في أن لا نتخاذل أمام المشاكل، ووعورة المسالك.

وطبيعة هذه المشاكل والقضايا تتطلب أن ننال الدعم من الساسة وأهل النفوذ، حتى لا نكون كمن يحرث في البحر؛ فالحلول المائلة أماننا تتطلب المال والتنظيم والتعاون، وإلا لن نتقدم قيد أنملة نحو تعريب التعليم والنشر.

إني رغم ذلك لا أدعي أن مجرد التغلب على هذه المشكلات سيؤدي إلى فيض من الإبداع العلمي، فهناك الكثير مما يعوق ذلك مما لا صلة تربطه بموضوع اللغة، لكن إزالة بعض العقبات من الطريق حافز لنا للسعي نحو إزالة غيرها من العوائق والعقبات.

الدكتور عادل جرار